A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/495
29 July 1988
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة

UN LIBRARY
AUG 3 1988
UN/SA COLLECTION

الدورة الثالثة والاربعون
البنود ٥٢ و ٥٣ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٤ و ٦٧
و ٧٣ من جدول الاعمال المؤقت*

وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية

الحاجة المُلحّة إلى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية

عقد ترتيبات دولية فعّالة بشأن تعزيز أمن الدول
غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة
النووية أو التهديد باستعمالها

عقد ترتيبات دولية فعّالة لإعطاء الدول غير الحائزة
للاسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الاسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

النظام الشامل للسلم والامن الدوليين

رسالة مؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة إلى الامين العام
من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص الردود التي أجاب بها رئيس مجلس وزراء اتحاد

* A/43/150

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد نيكولاي ريشكوف ، على اسئلة مراسل لوكالة الانباء السوفياتية "تاس" بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، فيما يتعلق بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وارجو منكم التفضل بتعميم النص المذكور بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٥٢ و ٥٣ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٤ و ٦٧ و ٧٣ من جدول الاعمال المؤقت .

(توقيع) ف . لوزيتسكي

المرفق

الردود التي أجاب بها رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أسئلة لمراسل وكالة الانباء السوفياتية "تاس" بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ فيما يتعلق بالذكرى السنوية العشرين ، في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية

سؤال : من المعروف أن الحكومة السوفياتية هي أحد ودعاء معاهدة عدم الانتشار ، بالإضافة إلى حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . فما هو تقييمكم للنتائج الاساسية للمعاهدة التي يمتد تاريخها ٢٠ عاما ، ولمكانها في نظام العلاقات الدولية المعاصرة ؟

جواب : إن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية من أولى المعاهدات في تاريخ المعاهدات الدولية المتعلقة بالحد من الاسلحة النووية . وقد أصبحت عاملا هاما من عوامل ضمان الامن الدولي والاستقرار الاستراتيجي .

وفي المقام الاول ، فإن المعاهدة قد أقامت حاجزا منيعا من حواجز القانون الدولي في وجه خطر كامن داهم ، ألا وهو أن مجموعة كبيرة من الدول في سبيلها إلى الحصول على الاسلحة النووية ، مما ينطوي بلا ريب على إشاعة التوتر في هيكل العلاقات الدولية ، وزيادة عدد الأزمات والمصادمات والحوادث المؤسفة بمختلف أشكالها ، مع ما يترتب على ذلك من مفارقات محتومة ، ناهيك عن أن انتشار الاسلحة النووية كان يمكن أن يتحول إلى تفاعل متسلسل مثل التفاعل الذي تقوم عليه تلك الاسلحة نفسها . وهذا أمر كان يمكن أن يحدث في وقت وصل فيه عدد كبير من البلدان ، في تطوره العلمي والتكنولوجي ، إلى مستوى يسمح له بإنتاج القنبلة إذا أراد .

وقد أدركت البشرية أن انتشار الاسلحة النووية هو خطر عام محدق بالجميع ، وأن الحاجة تدعو إلى مواجهة هذا الخطر مواجهة جماعية مناسبة .

وبالنسبة لبلدان كثيرة ، اقتضى هذا إجراء موازنة سياسية جادة لاعتبارات الهيبة الوطنية ، والمصالح والخطط الاستراتيجية ، وضرورة ضمان الامن .

ففي مقالة بعنوان "واقع وضمانات إقامة عالم آمن" ، وصف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، السيد ميخائيل غورباتشوف ، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأنها "مثال فريد على الشعور القوي بالمسؤولية لدى الدول" .

وقد أبدت الدول النووية والدول اللانووية ، على السواء ، شعورا قويا بالمسؤولية إزاء مستقبل كوكبنا ؛ فالأولى أعلنت التزامها بالا تشجع ، بأي شكل من الأشكال ، على انتشار الأسلحة النووية ، وأن تعقد ، من منطلق حسن النية ، محادثات بشأن نزع السلاح النووي ؛ أما الثانية فقد أعلنت طواعية امتناعها عن حيازة الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال . وقد كان توقيع المعاهدة ، المتضمنة لهذه الالتزامات ، مظهرا من مظاهر بلوغ مستوى رفيع من الواقعية السياسية .

واليوم ، فإن مبادئ عدم الانتشار التي أرستها المعاهدة معترف بها على نطاق واسع ، حيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من أسس القانون الدولي المعاصر . وليس من قبيل الصدفة أن تكون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، من دون الصكوك القانونية الدولية بشأن الحد من الأسلحة ، قد حازت على أكبر عدد من الدول الموقعة والمنضمة - ١٣٦ دولة .

إن تاريخ معاهدة عدم الانتشار يؤكد فعاليتها . فالنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية ، القائم على أساس المعاهدة ، بما فيه نظام الضمانات (الرصد) الذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والاتفاقات المتعلقة بالمبادئ المنظمة لصادرات المواد النووية ، والمؤسسة القائمة الآن للاستشارات الثنائية والمتعددة الأطراف فيما بين أطراف المعاهدة ، إنما يمثل دليلا مقنعا على ما لدى المجتمع الدولي من إهتمام صادق بحماية أسس المعاهدة وتعزيزها . والاتحاد السوفياتي يسهم إسهاما كبيرا في الإبقاء على نظام عدم الانتشار ، موفيا حق الوفاء بالتزاماته المقررة بموجب المعاهدة ، وملتزما التزاما دقيقا بالقواعد المنظمة لتصدير المواد النووية .

ومما يستحق التنويه بشكل خاص الدور الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي خوّلتها المعاهدة مسؤوليات متصلة بالرصد ، ووضعت نظاما للضمانات يحول ، بصورة فعالة ويمكن الركون إليها ، دون تحويل المواد النووية من الاستخدامات السلمية إلى صناعة الأسلحة النووية . ويجري تنفيذ هذا الرصد في إطار الاحترام الكامل للحقوق السيادية للدول ، ودون إضرار بتنمية أنشطتها النووية السلمية أو تعاونها الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

ومما يدل كذلك على تمتع فكرة عدم انتشار الاسلحة النووية بقبول دولي واسع النطاق هو أن الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة ذاتها لا تتصرف ، بوجه عام ، بما يتنافى والمبادئ التي أرستها ، والواقع أنها تطوّع سياساتها وأنشطتها التجارية والاقتصادية بما يتمشى مع هذه المبادئ . وبذلك ، يمكن القول بأن هذه المبادئ عالمية في تطبيقها .

والواقع أن بعض الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لا يخفي طموحاته النووية . وعلى رأس هذه الدول اسرائيل وجنوب افريقيا ، اللتان يعمل موقفهما إزاء هذه المسألة ، بلا ريب ، على تعقيد الحالة المتأزمة بالفعل في الشرق الاوسط والجنوب الافريقي . ولقد آن الاوان كي تدرك السلطات الاسرائيلية وسلطات جنوب افريقيا أن المستقبل النووي ليس هو ما تحتاج إليه بلداهما ، وإن الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار هو الخيار الوحيد الذي سيسمح به العقل والاخلاق والشعور بالمسؤولية ، ولو تجاه شعبيهما .

سؤال : كيف يتراءى لكم اليوم مستقبل المعاهدة ، وخاصة بالنسبة للمهمة المتعلقة بتخليص العالم من الاسلحة النووية بالكامل ؟

جواب : بالنسبة لغالبية الدول ، فإن المعاهدة ترمز بالفعل إلى الإمكانية الواقعية لتحقيق بديل سلمي للاستخدام العسكري للطاقة النووية . والهدف الاكبر ، كما نراه ، هو ضرورة أن يكون هذا بمثابة قاعدة تطبقها جميع الدول . ومن الحجج التي كثيرا ما تساق ضد نزع السلاح النووي أن البشرية متى اخترعت الاسلحة النووية لا يمكنها نسيان كيفية صنعها . وقد يكون الامر كذلك . إلاّ أن المعاهدة تشتمل على مجموعة كاملة من الآليات التي تستهدف منع تطبيق التكنولوجيا النووية في صنع الاسلحة . ونرى ، بصفة خاصة ، أن جميع الاسباب متوفرة للاستفادة من الخبرة المكتسبة من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك لوضع نظام للتحقق من تدابير نزع السلاح النووي المقبلة .

وقد حلّت الذكرى السنوية العشرون للمعاهدة في وقت يشهد أحداثا هامة في حياة المجتمع الدولي . فالتفكير السياسي الجديد ، الذي يعكس احتياجات ومقتضيات عالم اليوم ، قد تجسد في برنامج اقترحه الاتحاد السوفياتي للقضاء التدريجي على الاسلحة النووية . واليوم فإننا نشهد النتائج الحقيقية الاولى للتطبيق العملي لهذا البرنامج . وأشير هنا ، في المقام الاول ، إلى إبرام المعاهدة المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى ، والتقدم الكبير المحرز بصدد التوصل إلى اتفاق بشأن

تخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بنسبة ٥٠ في المائة والمحادثات السوفياتية - الامريكية المتعلقة بالحد من التجارب النووية وحظرها في نهاية المطاف . وقد حدثت تطورات ايجابية في مجالات كثيرة أخرى من الحياة الدولية . ومما له أهمية بالغة في هذا الصدد اليوم ما اضطلعت به جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من التزام بالقيام بعقد محادثات بشأن اتخاذ تدابير فعالة للحد من سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي في ظل رقابة صارمة وفعالة .

ومما لا ريب فيه أن صون وتعزيز معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها يمثلان شرطا أساسيا لتنفيذ عملية مطردة ومتصلة لنزع السلاح النووي ، وهي عملية بدأت لتوها الآن . وسيظل الاتحاد السوفياتي على موقفه المتمثل في التأييد الحاسم للمعاهدة ، التي ينبغي أن تظل سارية إلى أن يصبح أمل إقامة عالم خال من الاسلحة النووية والعنف حقيقة واقعة . والبديل الوحيد الذي يمكن أن يحل محل هذه المعاهدة هو معاهدة دولية شاملة تحظر عودة ظهور الاسلحة النووية متى تم القضاء عليها بصورة كاملة ونهائية .

- - - - -